

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

ظروف التشغيل تشهد تحسناً بأسرع وتيرة في ستة أشهر

النتائج الأساسية

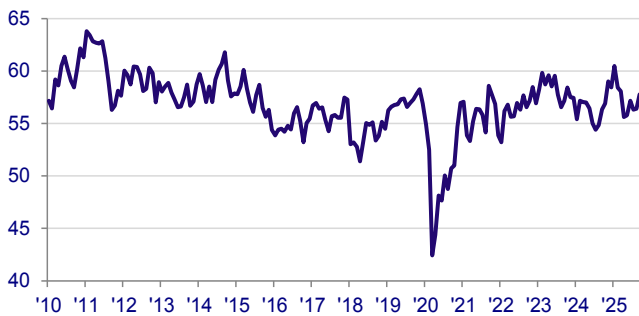
تسارع نمو الإنتاج في ظل ارتفاع أسرع في المبيعات

توسّع حاد في المشتريات، مع بقاء معدل التوظيف قوياً

ارتفاع أسعار البيع بوتيرة أبطأ

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 سبتمبر 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"تحسنت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية خلال شهر سبتمبر، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لبنك الرياض إلى 57.8 نقطة. ويُمثل هذا التحسن أقوى أداء منذ شهر مارس، ويعكس نموًا أسرع للإنتاج وزيادة الطلب.

"ارتفعت تدفقات الأعمال الجديدة بشكل حاد، مدعومة بالطلبات المحلية وطلبات التصدير. وأشارت الشركات إلى نجاح الحملات الإعلانية وزيادة الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدى ذلك إلى زيادة نمو الإنتاج، في حين انتعش نشاط الشراء، مما مكّن الشركات من زيادة المخزون والاستعداد للمشاريع القادمة. كما أن سرعة الموردين في التسليم ساعدت في إبقاء عجلة الأعمال دائرة، من خلال ضمان سلسلة التوزيع وقدرة الشركات على مواكبة زيادة الطلب.

"استمر التوظيف في التوسع، حيث ضمت الشركات موظفين إضافيين للتعامل مع أعباء العمل المتزايدة وتعزيز فرق المبيعات. وعلى الرغم من تراجع نمو التوظيف بشكل طفيف، إلا أن وتيرة التوظيف الإجمالية ظلت قوية في ضوء البيانات التاريخية، وساعدت في تخفيف الضغوط على الطاقة الإنتاجية، مما أدى إلى ثبات معدل تراكم الأعمال بشكل عام. كما تحسنت ثقة الشركات، مدعومة بتوقعات استقرار الطلب والمشاريع الجارية.

"بشكل عام، تُظهر نتائج الدراسة لشهر سبتمبر صمود القطاع الخاص وقدرته على مواجهة ضغوط التكلفة، مستفيدًا في الوقت نفسه من قوة الطلب واستمرار التوظيف. ومع تراجع ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج والحفاظ على زيادات محدودة في أسعار البيع، تبدو مؤشرات الاقتصاد في وضع جيد مع دخوله الربع الأخير من 2025."

شهد اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية أقوى تحسن له منذ ستة أشهر في شهر سبتمبر، وفقًا لأحدث دراسة لمؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الصادر عن بنك الرياض. ارتفع نشاط الأعمال بأسرع معدل منذ شهر فبراير، استجابة للارتفاع القوي في تدفقات الأعمال الجديدة، وزيادة جهود الشراء، وحملة التوظيف المستمرة. ومرة أخرى، أكدت الشركات أن ظروف الطلب القوية دعمت نمو الطلبات محليًا وخارجيًا، فضلًا عن تحسّن التفاوض بشأن مستقبل الأعمال. وقد تراجع تضخم أسعار المنتجات، رغم الارتفاع الحاد الجديد في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

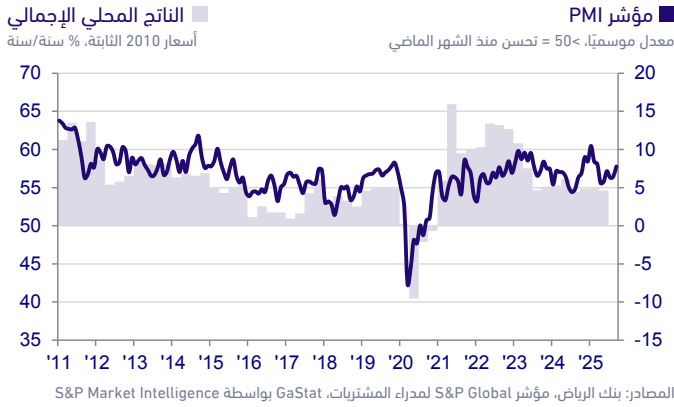
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 56.4 في شهر أغسطس إلى 57.8 في شهر سبتمبر، مسجلًا قراءة أعلى من مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد. وأشار مؤشر مدراء المشتريات إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، وهو أقوى تحسن أيضًا منذ شهر مارس.

وكان العنصر الأساسي في نتائج الدراسة الأخيرة هو التحسن الملحوظ في نمو النشاط التجاري، حيث رفعت الشركات غير المنتجة للنفط مستويات الإنتاج إلى أعلى حد منذ شهر فبراير. كما أماد حوالي 27% من الشركات المشاركة في الدراسة بحدوث توسع، مقارنة بنسبة 1% فقط أشاروا إلى حدوث انخفاض. وأدى هذا إلى ارتفاع المؤشر الفرعي بنحو خمس نقاط منذ شهر أغسطس، مسجلًا أكبر مكسب شهري له في أربع سنوات.

كما سلّطت الشركات غير المنتجة للنفط الضوء على تسارع زيادة حجم الطلبات الجديدة في شهر سبتمبر. وأشارت أدلة الدراسة إلى أن الشركات استفادت من ظروف السوق القوية بشكل عام، والعملاء الجدد، وزيادة التسويق، والأسعار الداعمة. وبالإضافة إلى تعزيز المبيعات المحلية، ساهمت هذه العوامل في زيادة حجم الأعمال الجديدة من العملاء الدوليين للشهر الثاني على التوالي.

شجعت تحركات الطلب الإيجابية الشركات غير المنتجة للنفط على شراء مستلزمات الإنتاج بوتيرة أسرع خلال شهر سبتمبر. وتسارع نمو المشتريات إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر، مما أدى إلى أقوى زيادة في مستوى المخزون منذ شهر أبريل. وكان الترشيح الفعّال لإدارة المخزون موضوعًا مشتركًا في الأدلة النوعية من



الاتصال

<p>دكتور/ نايف الغيث كبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>	<p>ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com</p>
<p>ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: 44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com</p>	<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات PMI® هي إلاما لعلامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إفهام) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.